



اسم المقال: الرسملة وعلاقتها بحركة أسعار الأسهم بالتطبيق في عينة من الشركات المساهمة المسجلة في سوق بغداد للأوراق المالية للمدة 1993 – 2001

اسم الكاتب: أ.م.د. سرمد كوكب الجميل، م.م. عمر غازي عزيز العبادي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/3056>

تاريخ الاسترداد: 2026/06/05 02:11 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على

info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



الرسمة وعلاقتها بحركة أسعار الأسهم بالتطبيق في عينة من الشركات المساهمة المسجلة في سوق بغداد للأوراق المالية للمدة^(*) ١٩٩٣-٢٠٠١

عمر غازي عزيز العبادي
مدرس مساعد
كلية الحدياء الجامعة

الدكتور سرمد كوكب الجميل
أستاذ مساعد/قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة الموصل

المستخلص

تناولت الدراسة الحالية تحليل الأثر بين عملية الرسمة التي تجريها الشركات المساهمة وبين حركة أسعار الأسهم، في إطار عينة من الشركات المساهمة العراقية ضمن القطاع الصناعي والمسجلة في سوق بغداد للأوراق المالية، لقد سعت الدراسة نحو ايجاد اجابات موضوعية لعدة تساؤلات عن طبيعة العلاقة بين عملية الرسمة وبين أسعار الأسهم في السوق المالية، وما هو الأثر الذي تتركه الرسمة على أسعار الأسهم، وفي هذا السياق هدفت الدراسة الى تقديم احاطة عن مفهوم الرسمة وأنواعها وأهميتها بالنسبة للشركات المساهمة، فضلاً عن التعريف بحركة أسعار الأسهم.

مقدمة

تصنف مصادر تمويل الشركات المساهمة الى مصدرين رئيسيين هما التمويل بالملكية والمصدر الثاني التمويل بالأقراض من الغير، وتختلف الشركات في سلوكها تبعاً لعوامل كثيرة ومتعددة لتحقيق التمويل المناسب لها بما يحقق لها أهدافها، ويخفف عنها وطأة الأعباء المالية التي تفرضها القروض، ولهذا تجتهد ادارات تلك الشركات بان توفر الأموال من مصادر داخلية، أي من داخل الشركة والأعتماد على المصادر الخارجية في التمويل بالقروض، ويلعب المدير المالي دوراً كبيراً في الوصول الى القرار التمويلي المناسب للشركة، ان رأس المال يعد لعمليات الشركة الاستثمارية والتمويلية، وهو العنصر الساند و الداعم لكل قرارات الإدارة، وهو عبارة عن مساهمة المساهمين كل بحسب عدد أسهمه، و مجموع قيمة الأسهم الأسمية تمثل رأس المال المدفوع.

تتناول الدراسة موضوع الرسمة التي يقصد بها التحويل لرأس المال بالزيادة، مما يعني ضمناً زيادة عدد الأسهم وايضاً زيادة رأس المال في الشركة، وتتخذ

(*) بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة "الرسمة وعلاقتها بحركة أسعار الأسهم بالتطبيق في عينة من الشركات المساهمة المسجلة في سوق بغداد للأوراق المالية للمدة (١٩٩٣-٢٠٠١)" مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل .

عملية الرسملة اشكالا متعددة منها إصدار أسهم جديدة او ضم احتياطات معينة الى راس المال وتوزيع أسهم مجانية او ما يطلق عليها اسم المنحة، وهنالك طريقة اخرى تتمثل في رسملة الديون المترتبة على الشركة وتعد طريقة توزيع الأسهم المجانية او أسهم المنحة الأكثر شيوعاً والتي تمثل توزيعات لأسهم بدلاً من توزيعات الأرباح وتحدد نصيب كل مساهم بحسب نسبة أسهمه في الشركة، ولهذه الطريقة مزايا كثيرة للشركة وللأدارة وللمساهمين، وهناك ايضاً سلبيات تعاني منها. ركزت الدراسة على رسملة مقسوم الأرباح الذي تعتمد الأدارات من خلال توزيع الأسهم المجانية بدلاً من توزيع مقسوم الأرباح نقداً، ورغم ان هذا التوزيع يتخذ وزناً نسبياً بحسب عدد أسهم كل مساهم، بحيث تكون النتيجة ان لا يتغير الوزن النسبي لملكية المساهم قياساً بعدد أسهم الشركة، الا ان لهذه الظاهرة آثاراً كبيرة على حملة الأسهم وعلى الشركة وعلى الأدارة، وهنا تبدو العملية معقدة بعض الشيء، وبرز ما فيها هو عدم ثبات أسعار الأسهم في سوق التداول للأوراق المالية ذلك ان أسعار الأسهم تخضع لحركة السوق ارتفاعاً وانخفاضاً، ومن ثم فالمساهم يستطيع بيع أسهمه المجانية في السوق، وقد يحقق ارباحاً تفوق ما توزعه الشركة فيما اذا ارتفع السعر وقد يخسر المساهم كل ارباحه الممثلة بأسهم مجانية فيما اذا انخفض السعر.

مشكلة الدراسة

تعد ظاهرة الرسملة في الشركات المساهمة من اهم العناوين التي تشغل بال العديد من الجهات، وتبرز المشكلة في الآثار التي يمكن ان تتركها عملية الرسملة على كل تلك الجهات، الأدارة وحملة الأسهم والمضاربين والمتعاملين في السوق والمؤسسات المالية والمصارف وجهات اخرى. ومن هنا تبرز المشكلة المعرفية للبحث، فيسعى حملة الأسهم لتحقيق المزيد من الأرباح بوصفهم المالكين للشركة، ويسارع المضاربون لأقتناص أية فرصة لأكتساب المزيد من الأرباح الرأسمالية من خلال متابعة حركة الأسعار، وفي النهاية تمثل الظاهرة مشكلة بوجهها الميداني في سوق الأوراق المالية وايضاً لدى ادارة الشركة.

أهمية الدراسة

ظهرت اهتمامات الأقتصاديين بموضوع راس المال ليس الآن وإنما منذ أكثر من ثلاثة قرون حيث الكتابات الأولى في الأقتصاد الرأسمالي، والذي ارتبط برأس المال، والرسملة مصطلح مشتق من رأس المال وأهميتها تكمن فيما تمارسه من آليات تدعم رأس المال وتنميه وتعظمه، وعلى الرغم من الاهتمام الكبير الذي حظي به هذا المفهوم في الميدان ولاسيما من قبل المدراء التنفيذيين والماليين، والموضوعات التي تناقش وتبحث في رأس المال ذات صلة وثيقة بموضوع الرسملة، الا ان الجديد في البحث الحالي علاقته بحركة أسعار الأسهم وهذا بالتحديد يتناول الظاهرة في الميدان ومنها البيئة العراقية، لتشخيص المشكلة التي طرحت باتجاهاتها النظرية والتطبيقية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى ما ياتي :

١. توصيف محدد للرسملة كمفهوم وكعملية تتضمن تحويلاً لراس المال كونه مطلباً من المطالب التي تبنتها الإدارة وسعت الى تحقيقها لحماية الشركة اولاً وتوفير المال اللازم ثانياً وتشجيع الجمهور لشراء الأسهم ثالثاً .
٢. تقييم سياسة الرسملة وبالتحديد رسملة الأرباح وفتح الباب لدراستها بوصفها سياسة تمويلية يمكن ان تحقق المزيد من المنافع لمتخذ القرار، ومن ثم فالبحث في هذا الموضوع يستوجب الوقوف على أبعاده ومضامينه ومسبباته الرئيسية، وايضاً قياس وتقدير مدى مقدرة الإدارة على مواجهة التغيرات التي تلاحق العملية وخاصة في أسعار الأسهم.
٣. تقييم سياسة الرسملة كنمط لدعم رأس المال بوصفه خطأ وقائياً للشركة من خلال قياس الآثار المترتبة على تلك العملية.
٤. التعريف بحركة أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية ورسم معالمها النظرية والتطبيقية التي يمكن ان تسهم في فهم آلياتها ومسبباتها.

فرضيات الدراسة

لغرض تحقيق أهداف الدراسة، يستند البحث الى الفرضيات الاتية:

١. ان لعملية الرسملة اثراً معنوياً سلبياً على حركة أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية.
٢. ان لحجم التداول اثراً معنوياً سلبياً على حركة أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية.

عينة الدراسة

يتكون مجتمع البحث من الشركات المساهمة العراقية المسجلة في سوق بغداد للأوراق المالية، تم اختيار تسع عشرة شركة من بين المجتمع البحثي المكون من ٩٤ شركة لتكون عينة البحث، والتي تكونت من الشركات المساهمة الصناعية المسجلة في سوق بغداد للأوراق المالية، وقد تم اختيار هذا القطاع لأسباب تتعلق بمسح الظاهرة قيد البحث بين الشركات والتي تبين أنها حصلت في القطاع الصناعي أكثر من أي قطاع آخر، وهي كما موضحة في الجدول ١ ادناه:

الجدول ١
بيانات تعريفية عن الشركات عينة الدراسة

ت	اسم الشركة	تاريخ التأسيس	تاريخ الأدرج في السوق
١	العراقية للسجاد والمفروشات	١٩٨٨/٧/٣٠	١٩٩٢/٣/٢٣
٢	الخطاطة الحديثة	١٩٨٩	١٩٩٢/٣/٢٣
٣	نينوى للصناعات الغذائية	١٩٨٩/٥/٩	١٩٩٢/٣/٢٣
٤	الخازر لإنتاج المواد الإنشائية	١٩٨٩/٧/٢٠	١٩٩٢/٣/٢٣
٥	بغداد للمشروبات الغازية	١٩٨٩	١٩٩٢/٣/٢٣
٦	الهلال الصناعية	١٩٦٢/٣/١٨	١٩٩٢/٣/٢٣
٧	الوطنية للصناعات الكيماوية	١٩٦٢	١٩٩٢/٣/٢٣
٨	الصناعات الالكترونية	١٩٧٣/٧/٢٨	١٩٩٢/٣/٢٣
٩	الفلوجة لإنتاج المواد الإنشائية	١٩٨٩/٨/٢٢	١٩٩٢/٣/٢٣
١٠	الوطنية للصناعات الغذائية	١٩٦٢/٤/٢٣	١٩٩٢/٣/٢٣
١١	العراقية للصناعات الهندسية	١٩٨٥	١٩٩٢/٣/٢٣
١٢	صناعة الأصباغ الحديثة	١٩٧٦	١٩٩٢/٣/٢٣
١٣	صناعة الدراجات والأنابيب المعدنية	١٩٦٤/٩/٢٨	١٩٩٢/٣/٢٣
١٤	إنتاج الألبسة الجاهزة	١٩٧٦/٥/٣١	١٩٩٢/٣/٢٣
١٥	العراقية لصناعة الكارتون	١٩٧٨	١٩٩٢/٣/٢٣
١٦	صناعة المواد الإنشائية الحديثة	١٩٧٦/٦/٧	١٩٩٢/٣/٢٣
١٧	الصناعات الخفيفة	١٩٥٩	١٩٩٣/٣/٢٣
١٨	المشروبات الغازية الشمالية	١٩٨٩/١/١	١٩٩٢/٣/٢٣
١٩	الوطنية لصناعات الأثاث المنزلي	١٩٨٦/٦/٥	١٩٩٢/٣/٢٣

المصدر: سوق بغداد للاوراق المالية، دليل المستثمر، بغداد، الاصدار الثالث، ١٩٩٣-٢٠٠١

أما المدة الزمنية التي غطاها البحث فهي تمتد من سنة ١٩٩٣-٢٠٠١ اي تسعة سنوات وهذا ما يتيح من بيانات.

مصادر البيانات

اعتمد البحث على مصادر متعددة للبيانات ويقف على رأسها الكشوفات المالية للشركات قيد البحث، والتي تتضمن الميزانيات السنوية، وايضاً النشرات الشهرية والسنوية لأسعار الأسهم التي يصدرها سوق بغداد للأوراق المالية.

أدوات الدراسة

استناداً الى طبيعة توجهات أهداف الدراسة ومضامين فرضياتها فقد استعين بالأنحدار المتعدد الذي يستخدم في قياس التأثير المعنوي للمتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد، وقد استخدم الأنحدار المجمع أو المتسلسل (Regression Pooled) (Gujarati,1995,522) والذي يوضح علاقة التأثير بين المتغيرات خلال مدة الدراسة التي تشمل المدة (١٩٩٣-٢٠٠١).

الجانب النظري

اولاً - مصطلح الرسملة Capitalization

اشتق مصطلح الرسملة من مصطلح راس المال، وهو المصطلح الأكثر شيوعاً في الأدبيات الاقتصادية والمالية والمحاسبية والقانونية وغيرها، وقد ورد راس المال في القرآن الكريم بصيغة الجمع في الآية ٢٧٩ من سورة البقرة (وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ) ورؤوس أموالكم جمع راس المال، وللوقوف على مفهوم الرسملة لا بد من التعريف براس المال. فهو المخزون من السلع والممتلكات المستخدمة في العملية الإنتاجية، ويميز الاقتصاديون بين راس المال الثابت Fixed Capital، ويقصد به السلع والمعدات والمكائن والممتلكات من بنايات وغيرها، وبين راس المال المدور أو الجاري Circulating Capital، ويتألف من المخزون والنقد وغير ذلك، ومصطلح راس المال في الاقتصاد يعني وبشكل عام راس المال العيني أو الحقيقي Real capital ويضم كل السلع المادية، ويؤكد الاقتصاديون أن مصطلح راس المال المتداول والشائع قد يعني معان مختلفة، منها رأس المال النقدي وايضاً قد يعني المخزون من النقد والمعبّر عنه بالأدخار، ولكن لا بد من التمييز بين سمتين أساسيتين لرأس المال وهما، انه يخلق من ملكية مضى بها، وثانياً إن إنتاجية عناصر الإنتاج الأخرى العمل لا بد وان يكون لها مقابل للتضحية بهما وتتمثل بخلق رأس المال، وخلاصة القول إن رأس المال الجديد هو الذي يخلق فقط عندما تكون الإنتاجية هي على الأقل كافية لتعويض التضحية التي ضحى بها أولئك المضحون بها من اجل خلق رأس المال (Bannock and Others, 1982, 63).

وتناول المحاسبون راس المال على انه الثروة التي تسهم جنباً الى جنب في خلق الثروة الإضافية (Castle and Owens 1981, 2)، وعرف النظام المحاسبي الموحد رأس المال بأنه الأموال التي تمتلكها الوحدة لمزاولة نشاطها سواء أكان مدفوع نقداً أم عينياً، وأردف النظام قائلاً مع ضرورة بيان رأس المال المقرر للوحدة (رأس المال الأسمي) بصورة منفصلة لمعرفة رأس المال غير المسدد بعد، وميز النظام ايضاً رأس المال المدفوع قائلاً: انه المستلم فعلاً من قبل الوحدة الاقتصادية (ديوان الرقابة المالية، ١٩٨٥، ٧٨) وبهذا يكون رأس المال من المنظور المحاسبي قد استند على التعريف الاقتصادي اولاً والقانوني ثانياً .

أما تعريف رأس المال في الأدبيات المالية فقد استند الى الأسس الاقتصادية والمحاسبية والقانونية، ونظراً لما لرأس المال من أهمية كبيرة في حياة الوحدة الاقتصادية فقد أولت الأدبيات المالية أهمية كبيرة لرأس المال وفي كل مراحل حياة منظمة الأعمال منذ بدء تأسيسها وحتى في نهايتها عند افلاسها او اغلاق أعمالها .

يعد مصطلح الرسملة Capitalization اشتقاقاً لغوياً من المصطلح رأس المال والفعل منه رسمل للمصطلح الوارد في اللغة الإنكليزية Capitalize بمعنى يحول الى رأس المال بموجب ما جاء في قاموس المورد، وقد ورد معنى المصطلح في القاموس الإنكليزي Oxford ما يفيد المعنى نفسه وهو بالتحديد Convert Into Use As Capital (Hornby, 1982,85)، ومن ثم فان مصطلح رسملة يمكن تصريفه

واشفاق العديد من المصطلحات التي تعني رأس المال وبمفهومه الأساس الاقتصادي، فيقال الموازنة الرأسمالية، والأنفاق الرأسمالي، والموجودات الرأسمالية، وهكذا تعني كل ما يخص الثروة والممتلكات، ونخلص بالتالي بعد كل هذا الى أن ما يرد في الأدبيات المالية والمحاسبية يستند الى ما جاء في الفكر الاقتصادي أولاً وما شرعه القانون ثانياً ونخلص من كل هذا ايضاً، الى ان الرسملة تعني التحويل من الأرباح الى رأس المال الأساس في منظمة الأعمال على وفق القوانين والتشريعات المعمول بها.

ثانياً - إبعاد مفهوم الرسملة

الحديث عن أبعاد المفهوم يتطلب استعراض طرق زيادة رأس المال في الشركات المساهمة حصراً، بوصفها الصنف الأهم من منظمات الأعمال، لما لها من أهمية كبيرة في الأقتصاديات المتقدمة (الجميل، ١٢١، ١٩٩٧)، من هنا لا بد من التعريف بطرق زيادة رأس المال للوقوف بدقة على المضامين الفعلية لمفهوم الرسملة وتشخيصها، إذ تكون طرق زيادة رأس المال في معظم الشركات المساهمة متشابهة الى حد ما، فالشركة المساهمة تستطيع زيادة رأسمالها بإحدى الطرق التي تقررها الهيئة العامة للشركة بشرط أن تكون قانونية متعارفاً عليها مالياً ومحاسبياً ومنها:

١. طرح أسهم جديدة للاكتتاب من قبل المساهمين او غيرهم:

ومن خلال هذه العملية تصدر الشركة أسهماً جديدة لغرض الحصول على الأموال، وتصدر هذه الأسهم للمساهمين الحاليين في الشركة Shareholders، أي حملة أسهم الشركة، او للأشخاص الذين لا يحملون أسهماً لها، والراغبين بالاستثمار في اسمها، وهنا على الشركة مراعاة الآتي:

أ. تكلفة الأصدار

يكون لإصدار الأسهم كلفة ثابتة تتكدها الشركة، تتمثل في أجور المصارف والشركات التي تتولى عملية الترويج للإصدار والتعهد بشرائه، فكلما كان الإصدار كبيراً من حيث الحجم حصلت الشركة على اموال لتغطية تكاليف ذلك الأصدار وسد احتياجاتهم من النقد المطلوب.

ب. التخفيف في السيطرة

يكون هنالك دخول لمستثمرين آخرين ويقبل نصيب المساهم الأقدم في حق التصويت مما يخفف من سيطرة حملة الأسهم (Melaney, 2000, 203).

٢. تحويل (رسملة) الأرباح المحتجزة الى رأس المال:

تلجأ الشركة الى زيادة رأسمالها عن طريق تحويل جزء او كل من الأرباح المحتجزة المتراكمة لديها بدلاً من توزيعها على المساهمين وتوزيع أسهماً يطلق عليها الأسهم المجانية او الأسهم لقاء مقسوم الأرباح Stick Divident على المساهمين في الشركة كلاً بحسب نسبة ملكيته من الأسهم، وبذلك لا يحصل توزيع للنقد او أي من موجودات الشركة على حملة الأسهم، في حين تحصل الشركة على دعم رأس المال لغرض الحصول على تسهيلات جديدة New Facilities او توزيع عملياتها التشغيلية الأخرى (Fess and Warren, 1984, 446).

٣. تحويل (رسمة) ديون الشركة:

يتم تحويل جزء من الديون المترتبة على الشركة او كلها بشرط موافقة اصحاب هذه الديون.

٤. اعادة تقدير الموجودات

ذلك انه عند شراء الموجودات يتم تسجيلها حسب سعر التكلفة غير أن هذا السعر قابل للزيادة او النقصان نتيجة الظروف الاقتصادية المختلفة ونتيجة لعوامل التضخم، وفي هذه الحال يجوز للشركة اعادة تقدير موجوداتها وعد الزيادة في قيمتها زيادة في راسمالها بعد اقرار ذلك من قبل الهيئة العامة للشركة (العكشة وآخرون، ١٩٩٨، ٢٣٨).

ويمكن زيادة راس المال في الشركات المساهمة العراقية اذا كان مدفوعاً بكامله، وتكون زيادة رأس المال في الشركات المساهمة والمحدودة بقرار معدل للعقد تتخذه الهيئة العامة باصدار أسهم جديدة، وتقدم الشركة الى مسجل الشركات قراراً من الهيئة العامة بزيادة رأسمالها معزراً بدراسة اقتصادية بمسوغات الزيادة تلك ووجه استخدامها واية بيانات ضرورية اخرى، ويتولى مسجل الشركات مفاتحة الجهة القطاعية المختصة لبيان رايها بالموافقة او الرفض، وعلى تلك الجهة الأجابة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمها كتاب المسجل، وتستخدم الشركة المساهمة والمحدودة العراقية آليات معينة لزيادة رأسمالها وتتمثل بالآتي:

أ. اصدار أسهم جديدة، تسدد اقيامها نقداً .
ب. تحويل كل اموال الفائض المتراكم او جزء منها الى أسهم توزع على المساهمين بنسبة كل منهم في راس المال.

ت. احتجاز جزء من الأرباح كاحتياطي لتوسيع وتطوير المشروع بدلاً من توزيعه ارباحاً، بعد استثماره فعلاً في الغرض المحتجز من اجله، واطافة هذا الاحتياطي الى راس المال واطدار أسهم جديدة بما يعادل هذا الاحتياطي ليوزع على المساهمين بنسبة كل منهم براس المال (قانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنة ٩٧، المادة ٥٥).

ثالثاً - الرسمة: توزيع أسهم مجانية مقابل مقسوم الأرباح Stock Dividends

تعد توزيعات الأسهم على شكل أسهم مجانية او أسهم المنحة، احد اوجه توزيع الأرباح على المساهمين، ويتم دفع توزيعات الأرباح على شكل أسهم مستتدة الى اساس حصص اضافية من الأسهم بدلاً من التوزيعات النقدية للأرباح، وهي ببساطة عبارة عن تحويل دفترتي من حساب الأرباح المحتجزة لحساب أسهم راس المال (فردويستون وبرجهام، ١٩٨٩، ٤١٠)، وعلى مدار الفترات السابقة من الزمن نجحت العديد من الشركات في نشاطها، والبعض الآخر فشل بسبب عدم كفاية تخصيصات راس المال السابقة التي ادت الى تعرض الشركات الى حالات عجز عديدة على مدار فترات زمنية متقاربة وحالات العجز هذه خفضت بصورة كبيرة الأرباح المتحققة فضلاً عن انخفاض حجم الأعمال، مما ادى الى لجوء تلك الشركات الى التقليل من مدفوعاتها النقدية الى حملة الأسهم، والرجوع الى اسلوب التمويل الداخلي Internal Financing ، وذلك بالحصول على الاحتياطيات وتحويلها

الى رأس المال عن طريق توزيع أسهم المنحة او المجانية (Kronke and Others, 1978, 405)، وتبرز أهمية الرسملة على أساس الطريقة السابقة في الاتي:

١. المحافظة على النقدية Conservers Cash

حيث ان توزيع الأرباح بصورة أسهم تسمح للشركة باجراء توزيعات للأرباح دون استخدام النقدية، ومن ثم توفير ما يتواجد لدى الشركة من موجودات سائلة لتمويل العمليات التشغيلية والتوسعات، فضلاً عن عدم حاجة الشركة الى الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية للحصول على ما يلزم لأغراض التوزيع النقدي (الشيخ علي، ١٩٨٢، ٢٧٦). وبهذا ينظر الى التوزيعات المجانية للأسهم على انها طريقة تستطيع الشركات بوساطتها خداع Fooling حملة الأسهم، فالشركة في حالة مصادفتها عقبات تمنع من توزيع ارباح نقدية على حملة الأسهم، تعلن عن توزيعات للأسهم منحة او مجاناً كبديل عن توزيعات الأرباح النقدية، وبهذا الإعلان تنطوي الخطة التي قامت بها الشركة لتغطية عجزها المالي على الكثير من حملة الأسهم والذين يكونون متأثرين الى حد بعيد بالترويج الصادر من الشركة، ولاسيما أن الإعلان عن التوزيعات المجانية للأسهم من المحتمل ان يعطي اشارة جيدة في السوق المالي عن مستقبل الشركة وفرص نجاحها في عملها، مما قد يؤدي الى زيادة في قيمة الشركة Firm Value (Damodaran, 1997, 606)، وفي كثير من الأحيان يتطلب الاندماج التغيير في حساب راس المال لغرض الاندماج بين الشركات، ولتحقيق هذا الهدف يتم الاعتماد على الرسملة لزيادة راس المال والتي توفر على الشركة مصاريف وكلف كثيرة من ضمنها كلف تسجيل الأوراق المالية، وما يصاحبها من كلف اخرى فيما لو اعتمدت الشركة اصدار أسهم جديدة لزيادة راسمالها، اما في حالة اصدار أسهم مجانية لزيادة راسمالها فمن الممكن تحاشي هذه الكلف، بالإضافة الى تعزيز مكانة حملة الأسهم في الهيكل المالي للشركات التي تظهر بعد الاندماج. (Kronke and Others, 1978, 408)

٢. دعم قدرة الشركة على تحقيق المزيد من الأرباح في المستقبل

تعد توزيعات الأسهم بدلاً من التوزيعات النقدية على حملة الأسهم مؤشراً على قدرة الشركة على تحقيق المزيد من الأرباح في المستقبل، كما انها تستخدم بديلاً عن التوزيعات النقدية اذا لم تحقق الشركة الأرباح الكافية للتوزيع، او اذا رغبت الشركة المساهمة الأحتفاظ بالأرباح المتحققة لتمويل اعمالها بدلاً من توزيعها، واستمرار الشركة في توزيعها المنتظم للنقدية سيزيد نصيب المساهم من التوزيعات السابقة وذلك بنصيب الأسهم الإضافي التي حصل عليها بصورة أسهم مجانية بدلاً من التوزيعات النقدية (الشيخ علي، ١٩٨٢، ٢٧٧)، وهناك العديد من وجهات النظر فيما اذا كانت توزيعات الأسهم شيئاً واعداً وايجابياً او تكون عكس ذلك، أي تكون شيئاً سلبياً وغير مرغوب فيه، فمع وجود تكلفة معاملات وعدم وجود تأثير على قيمة الشركة، توصف توزيعات الأسهم بانها اخفاق من قبل الشركة او شيء فاشل Lamons، في حين الإعلان عن توزيع الأسهم المرتبط بزيادة التوزيعات النقدية المستقبلية قد يفهم ايجابياً كفضائل Melons، وفي دراسة اجريت على اسواق اليابانية والشركات المدرجة فيه وجد ان رد فعل السوق كان ايجابياً Positively عند اعلانها

عن التوزيعات المجانية للأسهم والمرتبطة بتوزيع نقدي مستقبلي والتي سوف تزيد من حجم الأموال المستلمة من قبل المساهمين (Kato and Tsay, 2002, 21).

٣. الإبقاء على نسبة ملكية المساهمين دون تغيير

الواقع ان توزيعات الأسهم المجانية تختلف عن الطرق الأخرى في زيادة راس المال من حيث الحفاظ على نسبة ملكية المساهمين الحاليين للأسهم في الشركة، وذلك لأن نسبة التوزيع تجري على اساس نسبة متساوية بين المساهمين (Megs and Meigs, 1984, 643).

٤. إبقاء مستوى السعر ضمن حركة التداول

الشركات التي تحقق ارباحاً عالية وتحتجزها، تكون أسهمها مرتفعة، وغير مشجعة لبعض المستثمرين لشرائها، لهذا فان القيام بعملية توزيع الأسهم المجانية غالباً ما يؤدي الى انخفاض في سعر السهم، ومن ثم زيادة الطلب عليه، وقد لحظ ذلك على الشركات التي تستخدم هذا النوع من الرسملة، ووجد ايضاً انه بعد اصدار الأسهم وتوزيعها زادت بعدها حركة تداول أسهمها في السوق. (Mosbacher and Burkhardt, 1988, Abstract).

رابعاً - آثار الرسملة على حملة الأسهم

ان احتجاز الأموال عن طريق توزيعات الأسهم المجانية تؤدي الى حصول الشركة على الأموال عن طريق التمويل الداخلي، لكن ما تأثير ذلك على ملكية او ثروة المساهم في الشركة بعد التوزيع؟ ولاسيما ان عدد الأسهم لدى المساهم سوف يزداد، وبالتالي تزداد ملكيته في الشركة، إن نسبة ملكية المساهم في الشركة لم تتغير فكل شخص حصل على كمية الأسهم الجديدة نفسها. لنفترض وجود 1.000.000 سهم قبل الإعلان عن التوزيعات و 1.100.000 سهم بعد الإعلان عن التوزيعات، وان الشركة لديها صافي ربح بعد الضريبة 6.600.000 دينار قبل الإعلان عن توزيع الأسهم المجانية، وبالتالي فان نصيب السهم العادي من الأرباح سوف يكون 6.60 دينار وبعد توزيع الأسهم المجانية يكون 6 دنانير:

$$\begin{array}{r} \text{نصيب السهم من الأرباح EPS} = \frac{\text{الربح بعد الضريبة}}{\text{عدد الأسهم المصدرة}} \\ \text{قبل اصدار الأسهم المجانية} \\ \text{EPS} = \frac{6.600.000}{1.000.000} \end{array}$$

$$= 6.6 \text{ دينار}$$

نصيب السهم من الأرباح قد انخفض بنسبة مساوية بالضبط لنسبة زيادة عدد الأسهم المصدرة (نسبة توزيع الأسهم ١٠% المفترضة). ولتوضيح الأثر بصورة اكثر دقة، افترض ان حامل السهم A يملك 10 أسهم قبل الإعلان عن التوزيعات للأسهم و 11 سهماً بعد الإعلان، فماذا سوف يحل بمجموع نصيبه من الأرباح الموزعة على الأسهم العادية، فان نصيبه سوف يبقى 66 ديناراً في الحالتين وكما يأتي:

$$\text{نصيب المساهم من الأرباح} = \text{عدد الأسهم التي يحملها} \times \text{نصيب السهم من الأرباح قبل الإعلان عن التوزيعات المجانية للأسهم}$$

10 أسهم \times 6.60 دينار = 66 ديناراً
بعد الإعلان عن التوزيعات المجانية للأسهم
11 سهم \times 6 دينار = 66 ديناراً

هذا يعني ان نصيب المساهم من إجمالي مقسوم الأرباح الموزع على الأسهم العادية يبقى ثابتاً، لكن في المستقبل قد ينخفض في حالة تحقيق الشركة لعائد اقل، مما يعني انخفاض نصيب السهم من الأرباح الموزعة بسبب ازدياد عدد الأسهم (Block and Hirt, 1992. 531)، وفي الحالات المتطرفة يمكن ان لا يكون لتوزيع الأسهم المجانية تأثير على ثروة المساهمين او حتى على الشركة ككل، والسبب في ذلك كون العملية مجرد معاملات ورقية تؤدي ببساطة الى تغيير في عدد الأسهم المتداولة خارج الشركة (Ross and Others, 1996, 395).

الا ان توزيعات الأسهم المجانية تكون عامل جذب او استقطاب لكثير من المستثمرين اصحاب الأستثمارات طويلة الأجل في السوق المالية، فمخطط اعادة استثمار مقسوم الأرباح (Dividend Reinvestment Plans) هو خطط استثمارية تعرض من قبل الشركة الى حملة الأسهم لغرض شرح وتبرير عملية توزيع الأسهم المجانية على المساهمين الذين يحصلون على أسهم اضافية من قبل الشركة التي يحملون أسهمها، وهذه العملية تعود على المستثمرين بعدة منافع منها تقليل تكلفة المعاملات بصورة كبيرة، ومنح خصم على أسعار الأسهم الموزعة بما يسمح بيعها من قبل المستثمر بسعر اعلى في السوق، وامكانية شراء أسهم بصورة كسرية (Conrad, 1987, Abstract).

خامساً - تأثير الرسالة على القيمة السوقية للسهم

على الرغم من ان توزيع الأسهم المجانية لا يغير من نسبة ملكية المساهم في الشركة او إجمالي القيمة الدفترية للأسهم التي يمتلكها في الشركة كما سبق القول، فيعتبر توزيع الأسهم المجانية توزيعاً للأرباح قد ينتج عنه اثراً مشابهاً من وجهة نظر المساهم لتوزيع ارباح نقدية، نظراً لأن المساهم يستطيع ان يبيع تلك الأسهم الإضافية التي حصل عليها ويقوم ببيعها ويحصل مقابل هذه العملية على النقد، هذا يحصل عندما نفترض ثبات سعر السهم في السوق قبل اصدار الأسهم المجانية وبعدها، ولكن بالطبع لا بد وأن نأخذ اثر زيادة إثر زيادة عدد الأسهم المتداولة نتيجة لأصدار أسهم مجانية على تقييم السوق المالية للسهم الواحد، فمن المفروض ان إجمالي القيمة السوقية لأسهم الشركات المتداولة (مع ثبات العوامل الأخرى) لن تتغير قبل اصدار أسهم مجانية او بعدها نظراً لأن حقوق الملكية في الشركات اصبحت موزعة على عدد كبير من الأسهم، ومن ثم من المتوقع من السوق المالية ان توازن او تعدل القيمة الاسمية للسهم بالانخفاض بما يعادل الزيادة في عدد الأسهم المتداولة او اية نسبة اخرى (العظمة والعادلي، ١٩٨٦، ٣٨٣).

وبما ان توزيعات الأرباح النقدية تعد عائداً بالنسبة لحامل السهم فان التذبذبات في هذه العوائد ستؤدي الى تذبذبات في أسعار الأسهم ولا سيما انخفاض عائد السهم الواحد بعد الاعلان عن التوزيعات المجانية للأسهم مما يؤدي الى انخفاض أسعار أسهم الشركة ككل في السوق المالية (Dubofsky and French, 1988, Abstract).

ان اجراء توزيعات في صورة أسهم مجانية بدلاً من اجرائها في شكل نقدي لا يؤثر على القوة الأيرادية للشركة، غير ان هذا الاجراء من شأنه أن يزيد من عدد الأسهم التي يتكون منها رأس المال والنتيجة هي انخفاض ربحية السهم وانخفاض قيمته السوقية بالتبعية.

فقيمة الأسهم السوقية تتجه الى الانخفاض Diluted اذا كان هناك زيادة في عدد الأسهم من دون ان يقابل او يوازي هذه الزيادة في عدد الأسهم زيادة في الموجودات او في القوة الأيرادية (هندي، ١٩٩٨، ٣٤٥)، وبالأمكان ان تكون توزيعات الأسهم المجانية ذات قيمة للمستثمر وثروته اذا استمرت الشركة بتوزيع الأرباح النقدية على حملة الأسهم كما كانت قبل توزيع الأسهم المجانية (Van Horne, 1982, 442).

سادساً - آثار الرسملة على الشركة

نحتاج الشركة للموجودات المتداولة والثابتة لغرض تحقيق المبيعات، فاذا ظهرت تنبؤات بزيادة المبيعات للسنوات القادمة، فان على ادارة الشركة توسيع موجوداتها المتنوعة بما يتناسب والزيادة المتوقعة في المبيعات، فالموجودات المتداولة لا بد ان تزداد كنتيجة لزيادة المبيعات المستقبلية، لكن على الموجودات الثابتة ان تزداد هي الأخرى وتستطيع الشركة مواجهة بعض تلك المتطلبات المالية من خلال الأرباح المحتجزة او ما يسمى بالتمويل الذاتي للشركة بصورة عامة، ولا سيما ان تعظيم الموجودات، فضلاً عن تعظيم فرص النمو يعدان من الدعائم الأساسية التي تعتمد عليها قيمة الشركة (Shin and Stulz, 2000,1)، وزيادة راس المال للشركة لغرض القيام بالمشاريع التي تعود بالربح على المساهمين وعلى الشركة يعد مؤشراً جيداً عن مستقبل الشركة وعن خططها الأستثمارية، فتعتمد الشركة على مصادر الأموال الداخلية التي تعد اكثر توافراً من غيرها، واستعمال ذلك المال في اوجه الأستثمار المربحة وبالتالي زيادة العوائد المنتالية من عملياتها التشغيلية مما يترك أثراً على حجم التوزيعات النقدية المستقبلية على المساهمين في ضوء ثبات سياسة توزيع الأرباح (Kato and Tsay, 2002, 8).

فضلاً عن ما تقدم فالشركات التي يكون سعر سهمها عال تقوم بعملية الرسملة وذلك لأبقاء أسهمها ضمن حركة التداول يمكن معه لصغار المستثمرين باقتناؤه وبالتالي زيادة قاعدة المستثمرين في أسهم الشركة نتيجة لسيولة السهم، وتحقيق طلب اضافي على أسهم الشركة في السوق المالية ينتج عنه زيادة في قيمة الشركة اذا ما ارتفع سعر سهمها نتيجة زيادة عدد المستثمرين (Amihud and Others, 1999, Abstract)، لكن انخفاض سعر السهم يؤثر على الشركة من عدة نواح اولها في حالة انخفاض سعر السهم يعد استقراراً مستقبلياً لأرباح الشركة مما يزيد من ضغط حملة الأسهم على الإدارة لغرض تخفيض التكاليف من خلال تسريح عدد من العمال وتقليص الأستثمارات التي تقوم بها الشركة. ثانيها في بعض الأحيان تمنح الشركة الأطراف المتعاملة معها خياراً Options لشراء أسهمها وذلك عوضاً عن بعض الأعمال المقدمة للشركة مثل منح مكافآت للعمال على شكل خيارات بدلاً من النقد، وفي حالة انخفاض أسعار الأسهم للشركة سوف تكون هذه الخيارات غير مغرية

بالنسبة لأطراف التعامل مع الشركة واحتمال الأمتناع عن الحصول عليها والمطالبة بالنقد بدلأمن الأسهم .

وثالثها العوامل التي تعمل على انخفاض أسعار الأسهم نوعياً تحت المستثمرين على المطالبة بعلاوة مخاطرة عالية Higher Risk Premiums بالشكل الذي يرفع معه كلفة التمويل الأستثماري في الشركة ، والتي تاخذ شكل مطالبة اصحاب السندات بمعدل عائد (فائدة) عال مقارنة بسندات الخزينة Treasury Yields . والتذبذبات في أسعار الأسهم ولا سيما كثرة انخفاضها تولد نوعاً من عدم الثقة، يتعلق بأسعار الأسهم المنخفضة، مما يؤدي الى ترويع Spook لمستثمر والتردد من اقتناء تلك الأسهم ومن ثم تقليل درجة الأتاحة Availability لمصادر التمويل بالأسهم (Duca, 2001, 1).

سابعاً - مفهوم حركة أسعار الأسهم والنظريات الخاصة به

تعرف القيمة الدفترية للموجود بانها قيمة شراء ذلك الموجود التاريخية ،اما القيمة السوقية له، فهي القيمة التي يمكن ان يباع بها الموجود، والقيمة السوقية للسهم تمثل القيمة التي يدفعها من يريد شراء السهم (ويستون وبرجهام، ١٩٨٩، ٢٢٧)، اما القيمة الدفترية للسهم ،فتعبر عن نصيب السهم من راس المال المدفوع وعلاوات الأصدار والأحتياطيات والأرباح المحتجزة، ويمكن الوصول اليها عن طريق قسمة حقوق الملكية على عدد الأسهم المتداولة، وهي مؤشر الحد الأدنى الذي ينبغي ان تكون عليه قيمة السهم في السوق، فاذا كانت الشركة تقوم باداء جيد فان سعر السهم في السوق يكون اعلى من قيمته الدفترية، واذا كان الربح عادياً فان سعر السوق للسهم يكون ضمن او في حدود القيمة الدفترية، اما اذا كان الربح متدنياً فان سعر السهم السوقي يكون عادة ادنى من القيمة الدفترية له (العامري، ٢٠٠١، ١٤٦) ، اما القيمة الاسمية للسهم فهي القيمة المكتوبة على اوجه السهم وتستعمل لحساب راس مال الشركة (رمضان، ١٩٩٦، ١٥١).

وبناءً على ذلك هناك ثلاث نظريات توضح وتفسر حركة او سلوك الأسعار في السوق المالية وهي (Timilsina, 2001, 16) :

١. نظرية التحليل التقني Technical Analysis

٢. نظرية التحليل الأساسي Fundamental Analysis

٣. نظرية السير العشوائي Random Walk

١. نظرية التحليل التقني

تقوم نظرية التحليل التقني على اساس دراسة المعلومات السابقة للسوق المالي، وعلى افتراض مفاده: ان الاتجاه السابق للأسعار من المحتمل ان يعيد نفسه، فمعرفة الحركة السابقة للأسعار Past Patterns سوف تساعد للتنبؤ بالأسعار المستقبلية، فهي تتضمن دراسة السلوك السابق للأسعار مع الإشارة الى المتغيرات المالية والأقتصادية للتنبؤ بالمستقبل، فهذه المتغيرات يمكن ان تقدر وتتمن في ضوء الحالة الحاضرة، ومن ثم للتنبؤ بما سوف تكون عليه هذه الأسعار في المستقبل

www.web.well.invested.com

٢. نظرية التحليل الأساسي

تقوم هذه النظرية على ان قيمة السهم تعتمد على التدفق النقدي المتوقع (الأرباح المستقبلية) وعلى معدل الرسملة الذي يدفع لمجهزي الأموال لتعويضهم عن الخطر الذي قد يتعرضون له، ويسمى ايضاً بتكلفة التمويل، لذلك تساوي قيمة السهم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة والتي تخصم بمعامل خصم معين، وهذا يتطلب افصاحاً كاملاً عن المعلومات المالية والأقتصادية لغرض الوصول الى القيمة العادلة Intrinsic Value التي يباع بها السهم (Timilsina, 2001, 16)

٣. نظرية السير العشوائي

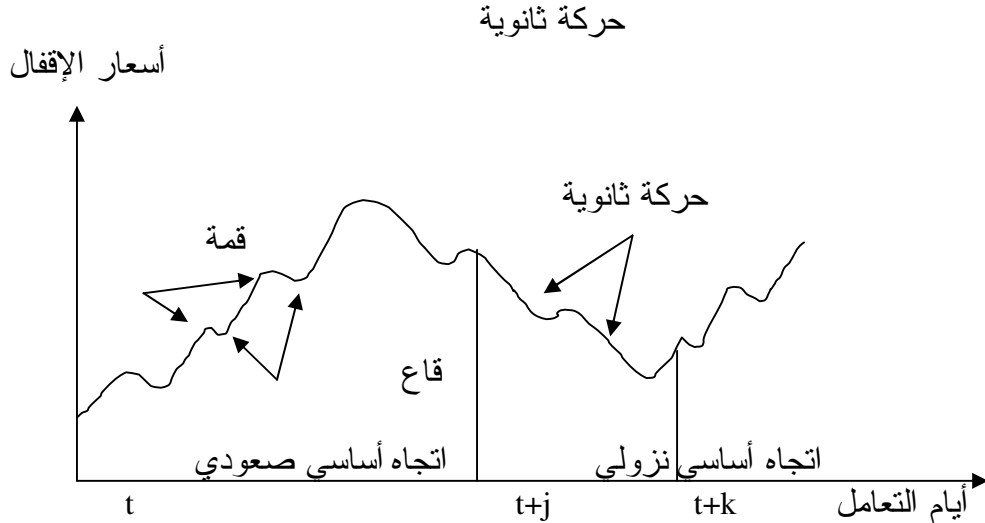
تفترض هذه النظرية بان كل التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن الأستثمار بالأسهم هي مستقلة Independent عن التدفقات السابقة، وبعبارة اخرى ان الأسعار المستقبلية لايمكن التنبؤ بها على اساس قاعدة متابعة الحركات او المشاهدات السابقة للأسعار، ان الأسعار تتقلب بعشوائية هذا لا يعني ان السوق غير رشيد Irrational في تحديد الأسعار، بل انها تجري على وفق ميكانيكية السوق Market Mechanism، وفي الأسواق الحرة وذات التنافسية العالية فان آلية العرض والطلب هي التي تحدد الأسعار، وبما ان السوق حساسة جداً، فاي وصف للسوق والمعلومات الخاصة به ينعكس بصورة دقيقة ومباشرة على الأسعار وبذلك تتحرك الأسعار على اساس تلك الحالة وبهذا تكون حركتها عشوائية (Timilsina, 2001, 16).

ثامناً - نماذج حركة الأسعار (التحليل التقني)

من المداخل المهمة التي تدرس حركة الأسعار في السوق المالية وتوضح عدداً من الحركات والنماذج للأسعار الماضية بهدف تحديد حركة السعر في السوق هو مدخل التحليل الفني (التقني) Technical Analysis، اذ ينصرف العاملون على وفق هذا المدخل الى تتبع حركة الأسعار في الماضي على امل اكتشاف نمط لتلك الحركة، يمكن منه تحديد التوقيت السليم للقرار الأستثماري، فحركة الأسعار في الماضي تعد مؤشراً يعتمد عليه في التنبؤ بحركتها في المستقبل، ويشير الباحث دي بوندت De Bondt الى دراسة سابقة، كشفت عن ان التغير في مستوى أسعار الأسهم في السوق يمكن التنبؤ بها وانها لا تسير وفقاً لما يطلق عليه بالحركة العشوائية، فالسوق الصعودي يستمر لفترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، بعدها تتجه الأسعار نحو الهبوط، وعند حدوث انخفاض كبير وملحوس في أسعار السوق يصبح من المتوقع ان تتجه أسعار الأسهم الى الأرتفاع مرة اخرى (هندي، ١٩٩٩، ٤٢١).

وتعد طريقة دو Dow theory من اقدم واشهر ادوات التحليل الفني لأسعار الأسهم والتعرف على حركتها والتي ينسب اسمها الى مكتشفها هو Charles Dow تشارلز دو، وجاءت نظرية دو لغرض الوقوف على اتجاه حركة الأسهم في الأجل الطويل، وباستخدام مؤشر دو جونز لمتوسط الصناعة لغرض معرفة اتجاه حركة الأسهم واستخدام مؤشر دو جونز لمتوسط صناعة النقل لغرض ايضاح التماثل في الحركة او عدم التطابق في الحركة بين المؤشرين (Bodi and Others, 1998, 414).

تشير النظرية الى وجود ثلاث حركات سعرية لأسعار السوق تحدث في ذاته، الوقت الأولى تغيرات سعرية تحدث من يوم الى آخر، ويطلق عليها بالتقلبات اليومية Daily Fluctuations والثانية تغيرات سعرية متوسطة يطلق عليها الحركات السعرية الثانوية Secondary Movements ، يتراوح حدوثها ما بين اسبوعين الى شهر او اكثر، ويستمر التغير الواحد لمدة تصل الى بضعة شهور حتى يحدث تغير ثانوي آخر، واخيراً التغيرات السعرية التي تمثل الواحد منها تجميعاً لآثار سلسلة من الحركات السعرية الثانوية على مدار فترة زمنية تصل الى اربع سنوات او اكثر، اذ يستمر التغير لبضع سنوات الى ان يحدث تغير في اتجاه مضاد، ويطلق عليها بالاتجاه الأساسي او الجوهرى Primary Trend، كما يطلق عليها ايضاً بالسوق الصعودي او السوق النزولي حسب اتجاه الأسعار نحو الصعود او نحو النزول (Francis,1988,582)، ويمكن ان يجري التحليل على التغير في أسعار السوق بصفة عامة (المؤشرات)، او يجري على التغير في سعر سهم معين، ويوضح الشكل ٣ خريطة تلخص نظرية دو:



Source: Francis, 1988, Management of Investments, 2nd., McGraw- Hill .N.Y ,583

الشكل ١ مفهوم نظرية دو في حركة الأسعار

اذ يشير الشكل الى وجود اتجاه صعودي اساسي في الأسعار بدءاً عند اليوم t ووصل الى القمة $t+z$ ثم اخذ الاتجاه بالهبوط بعد ذلك وفي اليوم $t+z$ تحدث محاولة من خلال حركة سعرية ثانوية لإعادة الأسعار الى مستوى القمة السابق، ولكنها تفشل معلنة بذلك عن تغير في الاتجاه الأساسي، وذلك من اتجاه صعودي الى اتجاه نزولي.

فالأسعار تستمر في اتجاه نزولي تصل الى ادنى مستوى قبيل يوم $t+k$ تبدأ بعدها بالأرتفاع، وفي اليوم $t+k$ تحدث محاولة من خلال حركة سعرية ثانوية لإعادة مستوى السعر الى ذلك المستوى المتدني، ولكنها تفشل معلنة عن تغير في الاتجاه الأساسي وذلك من اتجاه نزولي الى اتجاه صعودي، ولا يمكن أن يتأكد الاتجاه الأساسي الجديد في أسعار السوق والذي يعكسه التغير في قيمة احد مؤشرات السوق التي يقوم عليها التحليل، وليكن مؤشر دو جونز لمتوسط الصناعة، الا اذا اتضح ان هنالك اتجاهاً أساسياً مماثلاً قد حدث في مؤشر صناعة معينة وليكن مؤشر دو جونز لمتوسط النقل (Francis, 1988,583).

الجانب العملي

نستخدم الأنحدار المجمع او المتسلسل لغرض تبيان اثر المتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد سعر السهم، ان المتغيرات المستقلة والتي تضمنها النموذج هي راس المال، نصيب السهم من توزيعات الأرباح السنوية، و معدل حجم التداول السنوي، سيتم التركيز في الأختبار المتغيرين المستقلين راس المال ومعدل حجم التداول لغرض اختبار الفرضيتين، اما سبب ادخال المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج هي لجعل النموذج يعكس العوامل التي تؤثر على أسعار الأسهم في السوق المالي وعدم التحيز لمتغيرين فقط، وبما ان العينة تتكون من ١٩ شركة ولمدة ٩ سنوات، فبذلك نحصل على ١٧١ مشاهدة مجمعة، وقيمة t الجدولية هي ١,٦٤، اما قيمة F الجدولية فهي ٢,٣٧ وفيما يأتي مناقشة النتائج :

يعرض الجدول ٢ تأثير المتغيرات المستقلة في معدل سعر السهم بوصفه المتغير المعتمد وذلك للفترة ١٩٩٣-٢٠٠١ التي تمثل الفترة التي تشملها الدراسة :

الجدول ٢

تأثير المتغيرات المستقلة على سعر السهم خلال مدة الدراسة

F	R ²	معدل حجم التداول	نصيب السهم من التوزيعات	نصيب السهم من الأرباح	رأس المال	B ₀	المتغيرات المستقلة
							المتغير المعتمد
35.98*	51%	0.273	- 0.018	0.326	- 0.213	1.13	معدل سعر السهم
		5.26*	-0.27	5.17*	-2.9*	2.86*	

الجدول من مخرجات الحاسوب الألكتروني .

يشير الجدول ٢ الى ان المتغيرات المستقلة تؤثر تأثيراً معنوياً في المتغير المعتمد، اذ كانت قيمة F معنوية، وبلغ معامل التحديد ٥١%، ومن ملاحظة قيم t لراس المال كانت سلبية ومعنوية التأثير، وهذا يدل على الأثر السالب للرسملة على أسعار الأسهم خلال مدة الدراسة، وهذه النتيجة تدعم الفرضية الأولى القائلة (بان لعملية الرسملة اثراً معنوياً سلبياً على حركة أسعار الأسهم في السوق المالية)، فعملية الرسملة لم تنقل الأثر الأيجابي على أسعار الأسهم من خلال نقل اشارات جيدة عن واقع الشركة في السوق المالي ومكانة الشركة، ادى ذلك الى تقييم

المستثمرين لأسهم الشركة بصورة عبرت عن مضمون ادراكهم لعمليات الرسملة التي اجرتها الشركات المساهمة، ولاسيما اذا ما علمنا الظروف التي مرت بها الشركات.

اما بالنسبة لحجم التداول فتظهر قيمة t موجبة الأشارة ومعنوية وبذلك يدل الأثر الموجب لحجم التداول على أسعار الأسهم، وهذا ينفي الفرضية الثانية القائلة (ان حجم التداول اثراً معنوياً سلبياً على حركة أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية)، فزيادة الطلب على الأسهم من قبل المستثمرين بسبب توقعاتهم بارتفاع الأسعار ادى الى زيادة الطلب على الأسهم، فعملية الرسملة ادت الى طرح أسهم بكميات كبيرة في السوق المالي الذي تتنامى فيه قاعدة المتعاملين بالأسهم من سنة الى اخرى، واذا ما اخذنا بنظر الاعتبار الضخ النقدي الكبير في سنوات الدراسة كل ذلك ادى الى زيادة حجم الطلب على الأسهم .

النتائج والتوصيات

اولاً - النتائج

١. اشارت النتائج الى أن تأثير عملية الرسملة على أسعار الأسهم كانت سلبية، اذ ادت الى انخفاض في سعر السهم، وهذا يوضح سبب الانخفاض في أسعار الأسهم للشركات التي ضمتها العينة في سوق بغداد لأوراق المالية خلال السنوات الأخيرة، ولم توصل تلك العمليات للرسملة هدف الإدارة الى المساهمين والذي يمثل نقل صورة جيدة عن مستقبل الشركة وارباحتها .
٢. بين التحليل الى ان تأثير الأعلان عن الأرباح السنوية وبالأخص نصيب السهم الواحد من الربح السنوي (ربحية السهم الواحد) كان ايجابياً على أسعار الأسهم في السوق المالية وهذا يدل على استجابة الأسعار لتلك الأرباح بالشكل الذي يرفع من قيمة السهم .
٣. اشارت النتائج الى أن تأثير حجم التداول على أسعار الأسهم كان ايجابياً، ومن شأن ذلك أن يوضح الزيادة التي طرأت على حجم التداول التي كانت نتيجة لتداول الأسهم من قبل المستثمرين في السوق المالي بشكل كبير لسببين مهمين هما: الأول رغبة المستثمرين في الحصول على ارباح رأسمالية، والثاني الطلب الناتج عن التضخم النقدي.

ثانياً - التوصيات

اعتماداً على استنتاجات البحث فقد تم التوصل الى جملة من التوصيات يمكن ان تساعد ادارات الشركات عينة البحث على الاستفادة من عملية الرسملة في التمويل، مما يعزز من مكانة الشركة ونجاحها واستمرارها، فضلاً عن امكانية اتاحة الفرصة للمساهمين للاستثمار في أسهم الشركة ومن ثم تحقيق الاستفادة والنفع للطرفين، وتتمثل هذه التوصيات بالآتي :

١. ضرورة اهتمام الشركات المساهمة العراقية بدراسة وتقييم عمليات الرسملة بوصفها احد الأنماط التمويلية المهمة للحصول على الموارد المالية اللازمة

١. لأحتياجات الشركة، وما توفره من اموال ملكية يمكن التصرف بها بمرونة وفق متطلباتها، والنهوض بواقع الشركة وزيادة الأرباح .
٢. اهتمام الشركات المساهمة بدراسة كل طريقة من طرائق الرسملة، وتحديد افضل طريقة مناسبة لظروف الشركة ومتطلباتها من حيث التوفير في حجم التكاليف والسرعة في الحصول على الأموال ورفع قيمة الشركة.
٣. على الشركات ملاحظة مستوى أسعار أسهمها السوقية قبل عملية الرسملة، واختيار الحجم المناسب المصدر للمساهمين، بغية عدم حصول هبوط في أسعار أسهمها بشكل يؤدي الى عزوف المستثمرين عن شراء او الأحتفاظ بالأسهم .
٤. الأعلان الدوري عن الأرباح وبصورة متكررة في السوق المالية، من خلال نشرات ومجلات اخبارية في السوق وجعل قنوات المعلومات مفتوحة للمستثمرين بصورة عامة، والى الجهات البحثية المختصة لتحليل ودراسة الشركات بصورة عامة، لغرض ابقاء المستثمرين على اطلاع على واقع الشركة ومستقبلها بالشكل الذي يرفع من رغبة الجمهور بالأسثمار بالأسهم وتحقيق طلب اضافي عليه .
٥. بما ان الغالبية العظمى من عمليات الرسملة التي تقوم بها الشركات العراقية هي عن طريق رسملة الأرباح وتوزيع أسهم المنحة (المجانية) على المساهمين، لما توفره هذه الطريقة من مرونة بالحصول على الأموال، فعلى تلك الشركات الأعلان عن زيادات في مقسوم الأرباح النقدي، لغرض تشجيعهم على الأحتفاظ بالأسهم والحصول على النقد، وبذلك التقليل من عرضها للتداول ومن ثم رفع قيمتها .
٦. ضرورة قيام سوق بغداد للأوراق المالية باعادة النظر بوسائل نشر المعلومات والبيانات التي يعمل بها السوق، وان يطورها من خلال اصدار تقارير ونشرات ودراسات عن واقع الشركات، فضلاً عن واقع الأقتصاد المحلي والعالمي، وتصدر هذه الدراسات عن طريق جهات بحثية متخصصة في هذا المجال، بالشكل الذي يعزز ثقة المستثمرين بالشركات والسوق .

المراجع

اولاً - المراجع باللغة العربية

١. دليل المستثمر الصادر من سوق بغداد للأوراق المالية للمدة ١٩٩٣-٢٠٠١.
٢. ديوان الرقابة المالية، النظام المحاسبي الموحد، ط١، المكتبة الوطنية، بغداد-العراق، ١٩٨٥.
٣. زياد سليم رمضان، أساسيات في الإدارة المالية، من دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن ، ١٩٩٦.
٤. سرمد كوكب الجميل، أهمية التنبؤ في التحليل المالي، مجلة المساهم، العدد الخامس، حزيران، عمان ، ١٩٩٧.
٥. فردويستون، يوجين برجهام، التمويل الإداري، تعريب عدنان الداغستاني، احمد نبيل عبد الهادي، تقديم سلطان محمد السلطان، دار المريخ، الرياض، السعودية، ١٩٨٩.
٦. قانون الشركات العراقي لسنة ١٩٩٧، رقم ٢١، المواد ٥٤، ٥٥.

٧. محمد احمد العظمة، يوسف عوض العادلي، المحاسبة المالية، المجلد الثاني، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٦ .
٨. محمد علي العامري، الإدارة المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، جامعة بغداد، بغداد العراق ، ٢٠٠١ .
٩. منير ابراهيم هندي، اساسيات الأستثمار في الأوراق المالية، منشأة المعارف، الأسكندرية، مصر، ١٩٩٩ .
١٠. منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، توزيع منشأة المعارف الأسكندرية ، مصر، ١٩٩٨ .
١١. وائل عودة العكشة، وليد زكريا صيام، ميشيل سعيد سويدان، حسام الدين مصطفى الخدائش، محاسبة الشركات، دار المسيرة، عمان، ١٩٩٨ .
١٢. يوسف عثمان حسين الشيخ علي، تقييم السياسات المالية في شركة الصناعات الوطنية الكويتية، رسالة ماجستير، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الكويت، ١٩٨٢ .

ثانياً – المصادر باللغة الأجنبية

1. A. S. Hornby, Oxford Students Dictionary Of Current English ,U.K,1978 .
2. Aswath Domodaran, Corporate Finance Theory And Practice, Johnwiley and Sons,Inc , New York , 1997.
3. Charles, O.Kronke Erwin Esser Nemmers, Alan E. Grunewald,1978, Manageral Finance Essentails, 2th ed. , West Pupliching Co. , N.Y.
4. Damodar N.Gujarati, Basic Econometrics, 3rd ed.,McGraw-Hill Co., Singapore, 1995 .
5. David A. Dubofsky, Dan W. French, Share Priece Level And Risk : Implications For Financial Management, Journal Of Managerial Finance , Vol. 14 , Iss. 1, 1988 .
6. E. F. Castle , N.P. Owens,Principles Of Accounts , Macdonald ,London, 1981 .
7. E. J. Melaney, Business Finance Theory And Practice, 5th ed., Financial Times, Prentice Hall, U.K, 2000 .
8. Graham Bannok, R. E. Baxter, Ray Rees, The Pengiun Dictionary Of Economics, Pengiun Books Ltd., U. K, 1982 .
9. Hideaki Kiyoshi kato, Wenyuth Tsay, Are Stock Devidends (Mushos) Melons or Lemons in Japan ? Journal Of pacific –Basin Finance , Vol. 10 , Iss, 2002.
10. Hyan-Han Shin , Rene M. Stulz, Firm Value, Risk , And Growth,2000.
11. Jack Clark Francis, Management Of Investments, 2nd ed ., Mc Graw-Hill, New York, 1988.
12. James C. Van Horne, Fundamentals Of Financial Management, 4th ed., Prentice-Hall of India, 1982.
13. John V. Duca, The Controvesial Stock Wealth Effect,Apresentation to the Bordof Directors Of The Federal Reserve Bank Of Dallas,Research Department,2001.
14. Mark Conrad, An Easy High-Performance Strategy For Long-term Investors, Journal Of fact: the Money Mgmt Magazine , Vol.6, Iss.2. April,1987 .
15. Merry L .Mosbacher, Daniel A. Burkhardt, Gas Company Stock Splits-have they Increased Trading Activity? Journal Of Puplic Utilities Fortnightly,Vol. 122 , Iss. 10,1988 .
16. Opportunities,www.cob-ohiotyateedv /fin/dice/papers/2000-8. Pdf.
17. Philips E. Fess, Carl, S. Wrrem, Accounting Priciples, 14thed., South-Western Pupliching Co. , USA, 1984 .
18. Robert F. Megs, Walter B. Meigs, Accounting The Basis For Business Decision , 6th ed., McGraw-Hill , New York, 1984.
19. Stanley B. Block , Geofrey A. Hirt, Foundation Of Ginancial, Management ,7th ed., Irwin , USA , 1992.

20. Stephen A. Ross, Randolph W. Wester Field, Bradford D. Jordan, Essentials Of Corporate Finance , Irwin , USA , 1996.
21. Yakov Amihod, Haim Mendelson, Jun Uno, Number Of Shareholders And Syock Price : Evidence From Japan , Journal Of Finance , Vol. 54 , Issue 3,1999.
22. Yogendra Timilsima, Capital Market Development And Stock Prices Bahaviour In Nepal, Economic Review : Occational Paper , Number
23. www.nrb.org.np/pubs/economic-review-occational-paper-no-13capital-market.pdf,2001.
24. Zvi Bodi , Alex kane, Alan J. Marcus, 1998, Essentials Of Investment, 3rd ed., Irwin , McGraw-Hill , USA .
25. <http://web.wellinvested.com/topics/understanding/why.htm.2003> .
26. <http://gsb.uchicago.edu/pdf/sp16.pdf> .

The Capitalization and Its Relation With Stocks Prices Movement Applied in a Sample of Cooperative Firms Registered in Baghdad Stock Exchanges For The Period (1993-2001)

ABSTRACT

The study deals with the analysis effect between Capitalization process of the Cooperative Firms and Stock Price Movement. In the Framework of a sample of Iraqi Cooperative Firms with in the Industrial Sector that registered at Baghdad Stock Exchange (B.S.E), The study is directed towards finding solutions for many questions to the nature of Capitalization and the prices of Stock market and the influence of Capitalization on Stock Prices. Aimed in such context the study gives a background on the concept , The importance and The mapping of Capitalization among Cooperative Firms as well as identifying the movement of stock prices.